لعنة الموارد الطبيعية: اختبار تجريبي لعينة من البلدان النفطية باستخدام نماذج بانال الديناميكية

The natural resources curse: an empirical test of a sample of oil countries using dynamic panel models

حجيرة عبد المنعم *

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد وضياف مسيلة abdelmounaim.hadjira@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام : 2022/09/03 تاريخ القبول: 2022/12/10 تاريخ النشر: 2022/12/25

الملخص:

حاولت هذه الدراسة القيام باختبار تجريبي لمدى تعرض عينة من 30 بلد نفطي لما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية وذلك بالاعتماد على بيانات البانال الممتدة خلال الفترة 1996-2017 ، باستخدام نماذج بانال الديناميكية وطريقة التقدير GMM، وتم اعتماد إجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP كمؤشر على وفرة الموارد الطبيعية. يتضح من نتائج التقدير أن ريع الموارد النفطية له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فكل زيادة بنسبة 1% في حجم ريع الموارد النفطية يقابله زيادة مقدارها 0.03% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وذلك مع ثبات كل العوامل الأخرى، كما أن معلمة ريع الموارد الطبيعية معنوية عند مستوى 10% ، ، ما يعني أنه لا أثر للعنة الموارد النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية الثلاثين المدرجة في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البلدان النفطية، لعنة الموارد الطبيعية، نماذج بانال الديناميكية، GMM

تصنيف JEL : $E44, N57, P48, Q32, Q33$

Abstract

This study attempted to empirically test the exposure of a sample of 30 oil-producing countries to the so-called natural resource curse. The study was based on extended panel data over the period 1996-2017 and using dynamic panel models and the GMM estimation method. The natural resource rent as a percentage of GDP has been adopted as an indicator of natural resource abundance. The results of the estimation show that the oil resource rent has a positive impact on GDP per capita, since each 1% increase in the volume of the oil resource rent corresponds to a 0.03% increase in income per capita GDP, with the stability of all other factors, and the Natural Resource Rent parameter is significant at the 10% level, which means that the oil resource curse has no effect on economic growth in the thirty oil-producing countries included in the study .

Keywords: oil countries, the curse of natural resources, dynamic panal models, GMM

JEL classification codes: $E44, N57, P48, Q32, Q33$

* المؤلف المرسل

يمكن للموارد الطبيعية (نفط، غاز، معادن ، موارد زراعية ...) أن تجلب ثروات كبيرة للبلدان التي تمتلكها، ولكن غالبا ما يكون أداء هذه البلدان من حيث التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد أسوء من البلدان ذات الموارد الأقل، البلدان مثل أونغولا، نجيريا، السودان والكونغو، العراق ، فينزويلا غنية بالنفط او الماس أو المعادن ومع ذلك لا تزال شعوبها تعاني من انخفاض في دخل الفرد وتدني في مستويات المعيشة، فمثلا في الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2006 تراجع دخل الفرد 6% في فنزويلا، 45% في الغابون و 85% في العراق، مايكل روس (2014). في المقابل حققت اقتصاديات شرق آسيا كاليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونغ كونغ معدلات نمو كبيرة ومستويات معيشة قريبة من المستوى الغربي على الرغم من كونها جزرا صخرية (أو شبه جزر) مع عدم وجود موارد طبيعية قابلة للتصدير تقريبا. حسب Henri (2019) فإن اكتشاف الموارد الطبيعية في البلدان النامية وخاصة في إفريقيا بدل أن يساهم في تحقيق ميزة اقتصادية اجتماعية مستدامة أصبح يعتبر "لعنة". مفارقة تفوق الاقتصادات فقيرة الموارد على الاقتصادات غنية الموارد من الأمور الثابتة تاريخيا أيضا ففي القرن السابع عشر تفوقت هولندا الفقيرة إلى الموارد على إسبانيا الغنية بالذهب والفضة الذي جلبته من مستعمراتها، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين تفوقت اقتصادات البلدان الفقيرة بالموارد كاليابان وسويسرا على الاقتصادات الغنية بالموارد كروسيا Sachs and Warner (1995).

فالثروة المتأتية من الموارد الطبيعية من المفترض أن تؤدي إلى نتائج جد إيجابية على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية، فمثلا يرى Sachs (2007) أن النفط من حيث المبدأ يجب أن يقدم ثلاث فوائد ضخمة للدول الفقيرة المنتجة له. أولاً، يمكن للدخل النفطي نفسه أن يعزز مستويات المعيشة الحقيقية من خلال تمويل مستويات أعلى من الاستهلاك العام والخاص. ثانيًا، يمكن أن يمول النفط مستويات أعلى من الاستثمار، سواء من دخل النفط نفسه أو من الخارج بالاقتراض الذي أصبح ممكنًا بفضل دخل النفط. ثالثًا، نظرًا لأن الدخل النفطي يتراكم عادةً إلى حد كبير على القطاع العام، وفي الواقع إلى الميزانية العامة، يمكن للنفط أن لا يشكل عائقًا كبيرًا أمام التنمية من حيث نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل السلع العامة الأساسية، بما في ذلك البنية التحتية.

هذه المفارقة يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية "لعنة الموارد الطبيعية" natural resource curse وأول من صاغ هذا المصطلح هو Auty and Warhurst (1993) للإشارة إلى المفارقة القائلة بأن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن وما إلى ذلك من الموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل ونتائج تنموية أسوء من البلدان ذات الموارد الطبيعية الأقل.

تعتبر الدراسة المقطعية لـ Sachs Warner(1995) الإنطلاقة الأساسية للدراسات التجريبية التي تهتم بدراسة العلاقة بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، ألهمت هذه الدراسة العديد من الباحثين لدراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: Gylfason

(1999) ، Gylfason (2000) ، Mehlum et al (2006) ، وخلصت كل هذه الدراسات إلى ان الاعتماد على الموارد الطبيعية يرتبط ارتباطا سلبيا بالنمو الاقتصادي. فمثلا فيما يخص الاعتماد على الموارد النفطية شهدت البلدان المصدرة للنفط انخفاضا في متوسط دخل الفرد بنسبة 29% خلال الفترة 1975-2000 في حين ان بقية بلدان العالم قد زاد متوسط دخل الفرد فيها بنسبة 34% خلال نفس الفترة Nili and al.(2007) .

سنحاول في في هذه الدراسة القيام باختبار تجريبي على عينة من 30 بلد نفطي خلال الفترة الممتدة من 1996-2017 باستخدام نماذج بانال الديناميكية وطريقة التقدير GMM، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربع مجموعات: المجموعة الأولى حاولنا فيها التطرق إلى أهم الدراسات التجريبية التي تناولت اختبار لعنة الموارد الطبيعية، المجموعة الثالثة: قمنا فيها باستعراض بيانات الدراسة وأهم المتغيرات، المجموعة الرابعة تطرقنا فيها للطريقة القياسية المستخدمة في الدراسة، المجموعة الخامسة قمن باستعراض النتائج ومناقشتها وأخير خاتمة وحوصلة للدراسة.

الدراسات السابقة:

يمكن تصنيف الأدلة التجريبية المتعلقة بلعنة الموارد او بأحد قنواتها السببية إلى مجموعتين رئيسيتين:

- **المجموعة الأولى: تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي أو أحد المتغيرات المرتبطة به**

دراسات Sachs and Warner (1995 ;1997 ;2001) حول تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في عينة من 97 بلد غني بالموارد الطبيعية وخلال فترات زمنية عديدة (1970-1989 و 1970-1990) وباستخدام نموذج إنحدار خطي متعدد على بيانات مقطعية وبالاعتماد على مؤشر حصة صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط إحصائي عكسي وقوي بين كثافة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ويبقى هذا الارتباط حتى بعد إضافة مجموعة كبيرة من المتغيرات المفسرة وكذلك بعد استخدام مقاييس بديلة لوفرة الموارد الطبيعية، دراسة Sachs and Warner (1999) شملت عينة من 11 بلد من أمريكا اللاتينية وامتدت خلال الفترة 1965-1990 وباستخدام مؤشر حصة صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام خلصت الدراسة إلى أن طفرات الموارد لم يكن لها أي دور في توليد النمو على المدى الطويل وربما أعاقت النمو على المدى المتوسط، فطفرات الموارد في بوليفيا والمكسيك وفينزويلا لم ترفع من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل دائم بل وتبع هذه الطفرات تباطؤ في النمو الاقتصادي بدل الزيادة. بينما في الإكوادور فقد نتج عن طفرة الموارد ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي في البداية ولكن لم يتبعه نمو أسرع.

دراسة Gylfason (2001) حول الموارد الطبيعية، التعليم والتنمية الاقتصادية شملت 86 بلد غني بالموارد الطبيعية وامتدت خلال الفترة 1965-1998 وباستخدام حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية كمقياس للمورد الطبعي، بينت الدراسة من خلال استخدام نماذج SUR أن كل المؤشرات الخاصة بالتعليم والمستخدمة في الدراسة مرتبطة عكسيا مع حصة رأس المال الطبيعي في الثروة الوطنية عبر مختلف البلدان التي تتضمنها عينة الدراسة، كما خلصت الدراسة ان رأس المال الطبيعي يزاحم رأس المال البشري وبالتالي يبطئ وتيرة النمو.

دراسة Atkinston and Hamilton (2003) حول الإدخار، النمو الاقتصادي وفرضيات لعنة الموارد الطبيعية امتدت خلال الفترة 1980-1995 وشملت 91 بلدا حيث اعتمد على المدرخات الحقيقية كمتغير تابع وحصة ريع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP، باستخدام نماذج الإنحدار على بيانات مقطعية خلصت الدراسة إلى أن البلدان التي شهدت في المتوسط نموا اقتصاديا بطيئا مقارنة بالبلدان الأخرى هي تلك البلدان التي أدى فيها المزيج من الموارد الطبيعية وسياسات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام إلى انخفاض معدلات الإدخار الحقيقية.

دراسة Gylfason and Zoaga (2006) حول الموارد الطبيعية والنمو الاقتصاد ودور الاستثمار شملت الدراسة عينة من 85 بلد غني بالموارد الطبيعية وامتدت خلال الفترة 1965-1998 حيث استخدمت حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية كمقياس للمورد الطبيعي و خلصت الدراسة إلى أن تراكم رأس المال المادي من خلال الاستثمار ورأس المالي البشري من خلال التعليم الثانوي ورأس المال الاجتماعي من خلال الحريات المدنية يرتبط عكسيا بحصة رأس المال من الثروة الوطنية كما خلصت إلى ان النمو الاقتصادي يرتبط عكسيا مع حجم الاعتماد على الموارد الطبيعية وكذلك بالدخل الأولي ويرتبط مباشرة بمستوى التعليم والاستثمار والحريات، كما خلصت الدراسة أن الموارد الطبيعية لها تأثير إضافي على الاستثمار والتعليم والنمو من خلال طبيعة ونوعية المؤسسات الاجتماعية.

دراسة Dietz and Neumayer (2007) شملت 115 بلد وامتدت لمدة 18 سنة حيث تم الاعتماد على حصة الوقود والمنتجات المعدنية من إجمالي الصادرات كمؤشر لقياس المورد الطبيعي و خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لوفرة الموارد الطبيعية على معدلات الإدخار الحقيقي كما خلصت إلى ان التقليل من معدلات الفساد له تاثير إيجابي على الإدخار الحقيقي في التفاعل مع وفرة الموارد الطبيعية أي ان التأثير السلبي لوفرة الموارد على الإدخار الحقيقي يتم تقليل نسبه مع تقليل مستويات الفساد.

دراسة Lederman and Maloney (2007) التي شملت 51 ولاية أمريكية وامتدت خلال الفترة 1980-1999 وباستخدام مؤشرين للموارد الطبيعية : الصادرات الأولية مقسومة على إجمالي صادرات البضائع، الصادرات الأولية مقسومة على الناتج المحلي الخام ، بتقدير نموذج إنحدار خطي على بيانات مقطعية

وعلى بيانات البانال خلصت الدراسة أن الموارد الطبيعية ليست ضارة بالنمو الاقتصادي في حد ذاته ولكن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى إحباط معدلات النمو الاقتصادي بشكل رئيسي من خلال القنوات غير المباشرة (الاستثمار، التعليم، الانفتاح، الابتكار والفساد).

دراسة Bornhorst at al. (2008) شملت 30 بلدا منتجا للمحروقات وامتدت خلال الفترة 1992-2005 استخدمت حصة عائدات النفط والغاز من GDP وبتقدير نموذج التأثيرات الثابتة على بيانات البانال خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إيرادات قطاع المحروقات وإيرادات القطاعات خارج المحروقات، حيث ان كل زيادة بـ 1 نقطة مئوية في إيرادات قطاع المحروقات نسبة إلى GDP يقابلها انخفاض بنسبة 0.2 نقطة مائوية في إيرادات قطاع غير المحروقات مع ثبات العوامل الأخرى.

دراسة Brunnschweiler and Bulte (2008) شملت 60 بلدا وامتدت خلال الفترة 1970-1989 حاولت مراجعة أدبيات لعنة الموارد الطبيعيةمن خلال تقدير انحدارات خطية على بيانتات مقطعية باستخدام OLS , 2SLS, 3SLS خلصت الدراسة إلى أن وفرة الموارد الطبيعية والمؤسسات والتشريعات تحدد الاعتماد على الموارد كما خلصت أن الاعتماد على الموارد لا يؤثر على النمو كما ان الموارد تؤثر بشكل إيجابي على النمو.

دراسة Alexeev and Counrad (2009) شملت عينة بلدان منظمة OPEC وكبار منتجي النفط من خارج OPEC بأكثر من مليوتي برميل من النفط يوميا، وباستخدام نصيب الفرد من احتياطات المحروقات ومؤشر النفط إلى GDP، بتقدير إنحدارات خطية على بيانات مقطعية باستخدام OLS, 2SLS خلصت الدراسة إلى ان هناك القليل من الأدلة على ان الثروات النفطية والمعدنية تبطئ النمو الاقتصادي على المدى الطويل بل تشير البيانات المستخدمة في الدراسة إلى ان الموارد الطبيعية تعزز النمو على المدى الطويل، وقد خلص الباحثان إلى هذه النتيجة من خلال التركيز على مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من معدلات النمو خلال أي فترة زمنية معينة.

دراسة Blanco and Grier (2012) شملت 17 بقلد من أمريكا اللاتينية ومتدت خلال الفترة 1975–2004 وباستخدام إجمالي الصادرات من السلع الأولية مقسوما على الناتج المحلي الخام، بتقدير نماذج المعادلات الآنية خلصت الدراسة إلى ان الاعتماد الكلي على الموارد ليس له تأثير مباشر مهم على رأس المال المادي والبشري، وعند تصنيف متغير الموارد الطبيعية إلى فئات فرعية تستنتج الدراسة أن الاعتماد على تصدير النفط له تأثير مباشر إيجابي كبير على رأس المال المادي ولكنه يؤثر بشكل سلبي مباشر على رأس المال البشري، أما بخصوص الصادرات الزراعية فقد بينت الدراسة أن الاعتماد عليها يؤثر سلبا وبشكل مباشر على رأس المال المادي في حين أن صادرات النفط لها تأثير إيجابي طويل المدى على رأس المال المادي ولكن لها تأثير سلبي طويل المدى على رأس المال البشري، الصادرات الزراعية لها تأثير سلبي طويل المدى على رأس المال المادي والبشري.

دراسة Apergis and Payne (2014) شملت عينة من بلدان منطقة MENA وامتدت خلال الفترة 1990-2013 وباستخدام احتياطات النفط الخام لكل 1000 فرد مقاسة بالبرميل كمؤشر لقياس المورد الطبيعي، باتسخدام اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ على بيانات البانال تقوم الدراسة بإعادة فحص تأثير وفرة الموارد الطبيعية (النفط) على النمو الاقتصادي وذلك بدمج مقاييس الجودة المؤسساتية لتقييم ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية (النفط) تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مختلف، وقد خلصت نتائج الدراسة باستخدام التكامل المشترك المتغير مع الزمن time-varying cointegration أن الجودة المؤسساتية الأفضل تقلل من التأثير السلبي لاحتياطات النفط على أداء الاقتصاد الحقيقي.

دراسة Farhadi (2015) شملت 99 بلدا وامتدت خلال الفترة 1970-2010 وباستخدام حصة ريع الموارد الطبيعية من GDP كمؤشر لقياس المورد الطبعي وبتقدير النماذج الديناميكية المبنية على بيانات البانال باستخدام طريقة GMM ركزت هذه الدراسة على اختبار ما إذا كانت مؤسسات السوق الحرة التي تحمي حقوق الملكية وتدعم حرية الاختيار والتبادل الطوعي يمكن ان تغير لعنة الموارد الطبيعية إلى نعمة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثيرات النمو السببية لريوع الموارد قد تتحول إلى تأثيرات إيجابية في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية.

دراسة Cockx and Francken (2016) خلصت إلى وجود علاقة تاثير سلبية للاعتماد على الموارد الطبيعية على نفقات التعليم العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة أثبتت متانتها حتى بعد إضافة العديد من المتغيرات المفسرة، كما أشارت النتائج إلى أن تأثير لعنة الموارد على إعطاء الحكومة الأولوية للتعليم ينبع أساسا من الموارد الطبيعية ذات المصدر النقطي، كما اكدت الدراسة على أهمية المؤسسات والمساءلة الحكومية.

دراسة Dwumfour and Ntow-Gyamfi (2018) خلصت الدراسة إلى ان 32% من البلدان الإفريقية تعتمد على ريوع الموارد الطبيعية والتي تتراوح ما بين 12.5% في زامبيا إلى 52.6% في أنغولا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما خلصت الدراسة إلى أن تأثير ريوع الموارد الطبيعية على التطور المالي في إفريقيا يبقى غامضا ويعتمد كثيرا على مؤشر التطور المالي المستخدم، فمثلا عند استخدام مؤشر درجات Z للتطور المالي تجد الدراسة ان هناك تأثير للموارد الطبيعية على التطور المالي في إفريقيا جنوب الصحراء والبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط ولكن ليس في بلدان شمال إفريقيا ، كما خلصت الدراسة إلى ان الجودة المؤسساتية يمكن ان تقلل من الآثار السلبية لريع الموارد على التطور المالي.

- **المجموعة الثانية: لعنة الموارد الطبيعية : مجرد سراب إحصائي**

هذه المجموعة من الدراسات المرتبطة بالموارد الطبيعية تتحدى المجموعتين السابقتين ولا تعتبر الموارد الطبيعية لعنة وعلى حد تعبير James (2015) في عنوان مقاله هي مجرد سراب إحصائي statistical

mirage . وقد خلص في مقاله إلى ان هناك القليل من الأدلة على ان الاعتماد على الموارد يعيق النمو في القطاعات غير المرتبطة بالموارد، وتركز الدراسة على أهمية إمعان النظر في تكوين الصناعة في انحدارات النمو عبر البلدان. من الدراسات التي تحدت نتائج دراسة Sachs and Warner(1995) Brunnshweiler and Bulte (2008) حيث انتقدت الدراسة مقياس الموارد الطبيعية المستخدم في دراسة Sachs(1995) (نسبة صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي) حيث ادعا الباحثان ان القسمة على حجم الاقتصاد الكلي (GDP) تعني أن النسبة ليست مستقلة عن السياسات الاقتصادية للبلد وجودة المؤسسات فيه والتي تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي والنمو، وحاول Brunnshweiler and Bulte (2008) تجاوز هذه المشكلة باستخدام متغيرات صورية وقام بالتفريق ما بين وفرة الموارد ممثلة بتقديرات الأصول الجوفية البنك العالمي(1997) والتبعية للموارد ممثلة في قيمة صادرات الموارد الطبيعية، وباستخدام تقديرات لمناذج عديدة تتضمن متغير الوفرة والتبعية للموارد ومتغيرات مؤسساتية عديدة خلصت الدراية إلى ان وفرة الموارد ونوعية المؤسسات هي التي تحدد التبعية للموارد الطبيعية كما خلصت الدراسة إلى ان التبعية للموارد لا تؤثر على النمو كما ان وفرة الموارد تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي والجودة المؤسساتية.

دراسات أخرى انتقدن الفترة الزمنية التي تمت خلالها التأكيد على وجود لعنة الموارد الطبيعية، فمثلا روس (2009) يرى ان معظم الدراسات ركزت على الفترة الممتدة من السبعينات إلى التسعينات والتي كانت خلالها الدول المنتجة للنفط تعاني من عدة اضطرابات ويدعي انه لو تم النظر على مدى فترة زمنية أطول سنجد ان النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط لم يكن بطيئا على نحو غير عادي ولكن كان متقلبا بشكل غير عادي.

- **البيانات والمتغيرات المفسرة**

تتضمن عينة دراستنا بيانات البانال غير المتوازن لـ 30 بلدا نفطيا[†] خلال الفترة الزمنية 1996-2017 ، حيث سنعتبر البلد مصدرا للمحروقات إذا كان الريع المتأتي من البترول يمثل أكثر من 05% من الناتج المحلي الخام للبلد خلال الفترة 1980-2017 وذلك اتباعا لنفس تعريف كل من Collier and Hoeffler (2005) و Aoun (2008).

في هذه الفقرة سنقوم بإجراء معاينة أولية للبيانات لمعرفة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حيث سنقوم بالاعتمادعلى عينة من 30 بلد نفطي ، ونقوم بحساب متوسط معدل النمو السنوي لنصيب

[†] هذه البلدان هي : الجزائر ، البحرين، قطر، عمان، فينزويلا، النرويج، كزخستان، أذربيجان، أنغولا، نيجيريا، الكويت، إيران، الإمارات العربية المتحدة، العراق، روسيا، المملكة العربية السعودية، ترينيتي وطوباغو، تركمنستان، تونس، تيمور الشرقية، بروناي دار السلام، تشاد، غينيا الإستوائية، الغابون، اندونيسيا، مصر ، ليبيا، جمهورية كونغو الديموقراطية، ماليزيا ، الإكوادور.

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة البلدان النفطية خلال الفترة 1996-2017 ، وكذلك نقوم بحساب متوسط مؤشر وفرة الموارد الطبيعية لنفس عينة البلدان، وقد اعتمدنا على مؤشر إجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP وقد تحصلنا على البيانات من موقع البنك العالمي.

الجدول رقم 1 يوضح متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996-2017 ومؤشر وفرة الموارد الطبيعية (إجمالي ريوع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP) ، حيث سجل أعلى متوسط معدل نمو سنوي لنصيب الفرد من GDP في غينيا الاستوائية بمعدل 11.2% ، بينما المرتبة الثانية احتلتها أذربيجان بمتوسط معدل نمو 5.41% ، في حين الجزائر سجلت متوسط معدل نمو يقارب 1.06% ، وبالمقارنة مع معدلات دراسة Sachs and Warner (1995) فقد كان متوسط معدل النمو في الجزائر 1.48% خلال الفترة 1970-1990 و 3.69% في الفترة 1970-1980 و 0.74-% في الفترة 1980-1990 . بينما سجلت الإمارات العربية المتحدة أدنى متوسط معدل نمو في نصيب الفرد GDP. بينما المملكة العربية السعودية سجلت متوسط نمو 0.13% خلال الفترة 1996–2017 ، في حين أنه في دراسة Sachs and Warner (1995) قد سجلت معدل نمو 1.76% خلال الفترة 1970-1990.

تشير الملاحظة العرضية للبيانات أن البلدان الغنية بالنفط بشكل كبير مثل دول الخليج العربي ونجيريا وفينزويلا لم تشهد نموا اقتصاديا سريعا ومستداما على طول الفترة 1996 -2017 ، (المملكة العربية السعودية 0.13% ، الكويت 0.14-% ، فيزيولا 0.21%) ، فالبلدان النفطية يبدو أنها لم تنمو بشكل سريع خلال فترة الدراسة ، وتتوافق هذه الملاحظة مع توصلت إليه دراسة .Sachs (2001) كما شهدت معدلات نصيب الفرد من GDP في البلدان النفطية تقلبات وتذبذبات كبيرة خلال الفترة 1980–2017 وهو الأمر الذي يعزى إلى إرتباط هذه المعدلات بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فمثلا في في المملكة العربية السعودية انتقل معدل نمو نصيب الفرد من GDP من 25-% عام 1982 إلى غاية 11.31% عام 1991 ، وفي الجزائر فقد كان في عام 1993 : 4.25- % ليصل إلى 5.84% عام 2003 .

الجدول رقم 1: متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP، إجمالي ريوع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP، خلال الفترة 1996-2017

البلد	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP	مجموع إيرادات الموارد الطبيعية GDP %)	البلد	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDP	مجموع إيرادات الموارد الطبيعية (% GDP
الجزائر	%1.08	%23.65	تركمنستان	%2.87	%41.13
قطر	%0.39	%32.10	أذربيجان	%5.41	%26.65
الإمارات العربية	%-1.14	%20.66	كزخستان	%3.25	%19.83

السعودية	%0.13	%38.24	روسيا	%2.23	%14.46
البحرين	%-0.06	%19.19	تيمور الشرقية	%0.77	%24.35
الكويت	%-0.14	%45.44	بروناي دار السلام	%-0.37	%23.84
العراق	%2.64	%46.79	تشاد	%1.99	%21.23
ليبيا	%0.12	%44.70	أنغولا	%1.69	%34.64
مصر	%1.42	%9.02	نجيريا	%1.67	%14.61
تونس	%1.63	%4.23	الكونغو الديموقراطية	%0.14	%41.64
مايزيا	%1.12	%9.95	الغابون	%-0.75	%29.69
اندونيسيا	%0.92	%6.96	فينزويلا	%0.21	%19.79
الإكوادور	%0.71	%10.05	النرويج	%0.73	-
إيران	%1.02	%23.92	غينيا الاستوائية	%11.2	36.23
مصر	%1.42	%9.02	ترينيتي وطوباغو	%2.95	%12.27

المصدر: من بيانات البنك العالمي، بعض البيانات مفقود لبعض البلدان (ليبيا، العراق، الكويت) تم احتساب المتوسط للسنوات المتوفرة.

يوضح الشكل رقم 1 أن معظم البلدان الغنية بالنفط في عام 1980 لم تنمو بشكل سريع خلال 38 عاما اللاحقة باستثناء غينيا الاستوائية، البحرين وماليزيا والتي لم يكن اعتمادها على صادرات الوقود كبيرا عام 1980 حيث كان : 13.69% ، 24.71% ، 0.29% ، ما يعني ان معدلات النمو الاقتصادي كانت سريعة خلال الفترة 1970-2017 في البلدان التي يقل اعتمادها على صادرات الموارد الطبيعية.

الشكل رقم 1 : معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع من إجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة من GDP

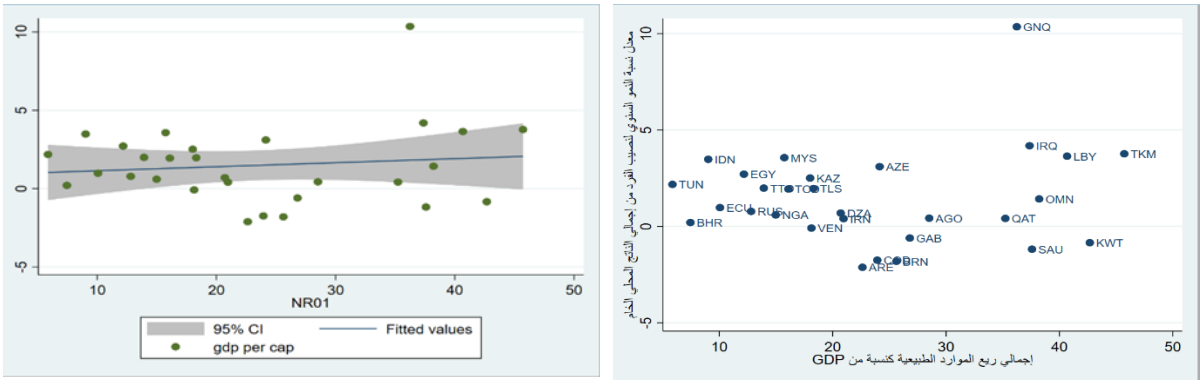

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

ومن الإطار النظري السابق الذي تحدثنا فيه عن النموذج الديناميكي سنحاول تقدير النموذج التالي :

$$loggdpp_{it} = \varphi loggdpp_{it-1} + \beta_1 logoilrents_{it} + \beta_2 loginvgdp_{it} + \beta_3 logexpend_{it} + \beta_4 pop_{it} + \beta_0 + \varepsilon_{it}$$

حيث نرمز لـ i للبلد (من 1 إلى 30) و t للسنوات (1996 – 2017) ، المتغير التابع $loggdpp$ نرمز به للوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة حسب سنة الأساس 2010 وقد تم الحصول على البيانات من البنك العالمي. بالنسبة للمتغيرات المفسرة الأخرى فلدينا : $logoilrents$ ونرمز به لوغاريتم إيرادات الموارد النفطية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وقد تم الحصول على البيانات من البنك العالمي ، loginvgdp لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وقد تم استخدام هذا المتغير في العديد من الدراسات التي تنمذج النمو الاقتصادي كدراسة Natina Yaduma (2017) ، $logexpend$ لوغاريتم النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الخام وهذا تدعمه العديد من الدراسات كدراسة Ahmed Zakane (2009) ، pop معدل النمو السكاني وهذه الإضافة تؤيدها العديد من الدراسات التي تعنى بنماذج النمو الاقتصادي مثل دراسة Alexeev et al. (2009).

النموذج أعلاه مشتق من قبل العديد من نماذج النمو التي تضمنتها الدراسات وبالأخص دراسة Solow(1956).. يقدم الجدول رقم 2 ملخصا إحصائيا وصفيا عن بيانات متغيرات الدراسة حيث يتباين عدد مشاهدات متغيرات الدراسة حسب مدى توفر البيانات في المصادر المذكورة أعلاه.

الجدول رقم 2: ملخص للإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	Min	Max
$loggdpp$	646	3.877	0.525	2.664	4.961
$logoilrents$	617	1.159	0.406	−0.194	1.824
$loginvgdp$	551	1.354	0.169	0.322	1.840
$logexpend$	603	1.152	0.252	−0.040	2.169
pop	644	2.34	2.234	0.322	1.840

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Stata.16

المنهجية:

في هذا المطلب سنستخدم نموذج الإنحدار الديناميكي على بيانات البانال للنمو من أجل التحقق من وجود فرضية لعنة الموارد الطبيعية، وذلك تبعا لنموذج Solow(1956) (فكرة التقارب الشرطي في الدخل) والتي تتضمن أن النمو يتبع مخزون رأس المال الأولي، فالاقتصاديات الغنية (مخزون رأس المال الكبير في البداية) من المفترض أن تنمو أبطأ من البلدان الفقيرة هذا بافتراض ثوابت كل العوامل الأخرى ، وبالتالي تميل إلى اللحاق بالبلدان الغنية‡. (انظر (Barro, R., and X. Sala-i-Martin (1995)

في الدراسات التجريبية للنمو مخزون رأس المال الأولي يقاس بالدخل المبطأ Barro (2003) , Lederman and Maloney (2006) فالمتغير التابع تفسره مجموعة من المتغيرات المفسرة بالإضافة المتغير التابع نفسه مبطأ بفترة زمنية وهذا ما يفسر الديناميكية في النموذج. وحتى عندما يكون تقدير معلمة المتغير التابع ذا أهمية مباشرة كما هو الحال في هذا المطلب فإن السماح بالديناميكية في النموذج قد يكون امرا مهما من اجل الحصول على تقديرات متسقة للمعلمات الأخرى Bond (2002) . في الغالب تعاني نماذج بانال الديناميكية من مشكلة تحيز المتغيرات المحذوفة omitted variable bias وكذلك مشكلة التجانس الداخلي endogeneity ، ومن أجل تجاوز هاتين المشكلتين سنقوم باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM المؤسسة من طرف Holtz-Eakin et al. (1988) والمطورة لاحقا من طرف Arellano and Bond (1991) .

يعطى نموذج دراستنا على الشكل التالي:

$$y_{it} = \varphi y_{it-1} + \beta' x_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} \ , i = 1, \dots, N \ and \ t = 2, \dots, T \qquad (1)$$

بحيث تمثل i و t كل من البلدان والزمن على التوالي، y_{it} و y_{it-1} إنشاءات القيم الحالية والمبطأة للمتغير التابع على التوالي، φ معلمة الإنحدار الذاتي، β' شعاع معلمات المتغيرات المفسرة والمراد تقديره، x_{it} شعاع المتغيرات المفسرة للنمو الداخلية exogenous والخارجية endogenous ، μ_i التأثيرات غير المشاهدة للبلدان والثابتة عبر الزمن، ε_{it} حد الخطأ العشوائي.

بما أن μ_i غير مشاهدة فإن طريقة المربعات الصغرى تضمن μ_i في حد الخطأ وبالتالي يتولد لنا حد الخطأ المركب والذي يكتب في النموذج كالتالي[§] :

$$y_{it} = \varphi y_{it-1} + \beta' x_{it} + v_{it} \ ; \ v_{it} = \mu_i + \varepsilon_{it} \qquad (2)$$

المشكل الأول في النموذج رقم (1) خو اختلال فرضية strict exogeneity والتي تفترض أن :

$$E(v_{it} \backslash x_{it}, y_{it-1}) = 0$$

هذه الفرضية غير محققة مادام μ_i هو جزء من السيرورة التي تولد y_{it-1} في النموذج (2) ، من أجل توضيح ذلك لدينا :

$$y_{it-1} = \varphi y_{it-2} + \beta' x_{it-1} + v_{it-1} \ ; \ v_{it-1} = \mu_i + \varepsilon_{it-1} \qquad (3)$$

نقوم بطرح المعادلة رقم (3) من المعادلة رقم (2) ، من الواضح أن :

$$E(v_{it} \backslash y_{it-1}) \neq 0$$

---

§ هذا الملخص عن هذه الطريقة مستمد من :

- Yaduma, Natina. (2018)

وهكذا فإن المتغير التابع المبطأ مرتبط مع التأثير الثابت غير المشاهد وحد الخطأ المبطأ، بالإضافة إلى ذلك إذا كان حد الخطأ مرتبط تسلسليا فإن المتغير التابع المبطأ سيكون أيضا مرتبطا مع إنشاءات حد الخطأ الحالية والمستقبلية. وأيضا المتغير التابع المبطأ داخلي endogenous في المعادلة رقم (1) و (2). استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS مع تقنيات البانال من دون تصحيح هذه المشكلات القياسية يمكن أن يعطي مقدرات متحيزة وغير فعالة Natina Yaduma (2018) . طريقة فروق GMM تقترح مرحلتين من أجل التعامل مع مشكلتي تحيز المتغيرات المفسرة وكذا مشكلة التجانس.

أولا نقوم بإجراء الفروق على متغيرات المعادلة رقم (01) و (2) لحذف التأثيرات الخاصة بالبلد والمتغيرة عبر الزمن time-invariant country-specific effects وتصبح المعادلة رقم (01) على الشكل :

$$\Delta y_{it} = \varphi \Delta y_{it-1} + \beta' \Delta x_{it} + \Delta \varepsilon_{it} \qquad (4)$$

تقوم هذه الطريقة بتصحيح مشكلة اختلال فرضية عدم التجانس غير المشاهد في بيانات البانال، ولكن مع هذا تبقى مشكلة اختلال فرضية استقلال المتغيرات المفسرة strict exogeneity موجودة.

لتجاوز هذه المشكلة اقترح Arellano and Bond (1991) استخدام y_{it-2} كمتغير أدواتي للمتغير المبطأ في معادلة الفروق، وكنتيجة فإن الطريقة تفترض أن :

$$E(\Delta \varepsilon_{it} \backslash y_{it-2}) = 0 \ ; t \geq 3, \ldots . T \qquad (5)$$

بما أن y_{it-2} مرتبط رياضيا بـ Δy_{it-1} طالما أن الأخطاء ليست مرتبطة بشكل متسلسل وأن المتغيرات المفسرة خارجيا ضعيفة weakly exogenous . بشكل عام تستخدم فروق GMM المتغيرات الداخلية في معادلة الفروق مع الإبطاء المناسب في المستويات كإجراء تصحيحي للتجانس الداخلي. وكتعميم المعادلة رقم (05) تستلزم :

$$E(\Delta \varepsilon_{it} \backslash x_{it-2}) = 0 \ ; t \geq 3, \ldots . T$$

وبالتالي فإن الطريقة تفترض أن المتغيرات الأدواتية يتم اشتقاقها من بين متغيرات الدراسة ومع ذلك لا تستبعد إدراج متغيرات أدواتية خارجية.

من أجل تقدير النموذج الديناميكي على بيانات البانال سنستخدم برنامج Stata وذلك بتطبيق الأمر "xtabond2" الموضوع من طرف Roodman (2009) . حسب هذا الأخير فإن طريقة فروق GMM تتطلب عدد متغيرات أدواتية أقل من عدد الوحدات المقطعية في البيانات، ومن أجل تحقيق هذا الشرط سنستخدم الاختيار collapse في الأمر "xtabond2" ، يقوم هذا الاختيار بإنشاء بمتغير أدواتي واحد لكل متغير وفترة إبطاء بدلا من الاختيار الافتراضي متغير أدواتي واحد لجميع المتغيرات والفترات الزمنية وفترات الإبطاء المتاحة في السيرورة المولدة للبيانات. كما أن طريقة فروق GMM تنقسم إلى ذات الخطوة الواحدة One− step وذات الخطوتين Two-step ، تعتبر ذات الخطوتين تقاربيا أكثر كفاءة وتنتج أخطاء قياسية متينة

من أجل حل مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، ومنه نستخدم الاختيارين two-step وكذلك اختيار robust في الأمر xtabons2 .

أحد الافتراضات الرئيسية لصحة طريقة فروق GMM هو ان المتغيرات الأدواتية المختارة تكون صالحةى، من أجل اختبار صحة هذه الفرضية يتم استخدام اختبار Hansen J−test لقيود التعريف التام Over-identifying restrictions لصحة المتغيرات الأدواتية ، تكون الفرضية الصفرية في هذا الاختبار أن المتغيرات الأدواتية صالحة، يعطي الأمر " xtabond2" نتائج هذا الاختبار أوتوماتيكيا. كما يعطي هذا الأمر نتائج الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى ومن الدرجة الثانية للأخطاء بعد الفروق.

من أجل اختبار الارتباط الذاتي بصرف النظر عن التأثيرات الثابتة يتم استخدام اختبار Arellano Bond على البواقي بعد إجراء الفروق ، بما أن $\Delta\varepsilon_{it}$ رياضيا متعلقة بـ $\Delta\varepsilon_{it-1}$ فمن المتوقع وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى في الفروق، وبالتالي من أجل التحقق من الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى في المستوى فإنه يجب أن نبحث عن الارتباط من الدرجة الثانية في الفروق، فنتحقق من وجود ارتباط ذاتي من الدرجة l في المستوى بالتحقق من وجود ارتباط من الدرجة $l+1$ في الفروق.(Roodman (2009

إن الرضا عن اختبارات هانسن واختبارات تشخيص الارتباط التسلسلي يعطي مصداقية لمدى ملاءمة المتغيرات الأدواتية.

- **مناقشة نتائج التقدير:**

يستعرض الجدول رقم 3 نتائج تقديرات Arellano-Bond لفروق GMM ، حيث يظهر المتغير التابع في العمود الأول والمتغيرات المفسرة في العمود الثاني، كما يتضمن العمود الثاني عدد المشاهدات وعدد المجموعات وعدد المتغيرات الأدواتية ونتائج اختبار Arellano-Bond للارتباط الذاتي للأخطاء وكذلك نتائج اختبار Hansen ، بينما العمود الأخير يتضمن مقدرات المعلمات وكذلك الأخطاء المعيارية لكل معلمة مقدرة، يتضح من نتائج التقدير أن ريع الموارد النفطية له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فكل زيادة بنسبة 1% في حجم ريع الموارد النفطية يقابله زيادة مقدارها 0.03% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وذلك مع ثبات كل العوامل الأخرى، كما أن معلمة ريع الموارد الطبيعية معنوية عند مستوى 10% حيث كانت قيمة p-value مساوية لـ 0.077 ، مال يعني أنه لا أثر للعنة الموارد النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية الثلاثين المدرجة في الدراسة، وقد خلصت العديد من الدراسات إلى نفس هذه النتيجة كدراسة Lederman and Malony (2007) حيث خلص الباحثان في دراستهما القياسية إلى وجود أثر إيجابي لصادرات الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي عند مستوى 10% . كما تظهر نتائج التقدير إشارة وموجبة للمتغير $loggdpp_{t-1}$ كما أنها معنوية عند مستوى 01% ما يعني رفض فرضية

التقارب الشرطي لهذه البلدان ، أما بالنسبة لمتغير الاستثمار كنسبة من gdp فقد أظهرت نتائج التقدير إشارة سالبة لمعلمته ما يعني وجود علاقة عكسية بينه وبين النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة بنسبة 01 % في الاستثمار كنسبة من gdp يقابله انخفاض بـ 0.09% في معدل نمو نصيب الفرد من gdp ، فيما يخص متغيري الانفاق العام ومعدل النمو السكاني فقد أظهرت النتائج عدم معنويتهما في النموذج.

كما ذكرنا في سردنا للدراسات السابقة التي قامت باختبار وجود لعنة الموارد الطبيعية من عدمها باستخدام عينات مختلفة من البلدان وكذلك متغيرات ونماذج قياسية عدية ومختلفة فقد أفضت هذه الدراسات إلى نتائج متضاربة ومختلفة بخصوص وجود هذه اللعنة، نفس النتائج قد أفضت إليها محاولتنا في اختبار نفس الفرضية في عينة من 30 بلد نفطي خلال الفترة 1996-2017 فقد كانت الخلاصة عدم وجود دليل قطعي على وجود لعنة موارد نفطية في هذه البلدان، أما عند استخدام النماذج القياسية الديناميكية على بيانات البانال فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي لعنة للموارد النفطية بل أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لهذه الموارد على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 3: نتائج تقدير Arellano-bond two-step **لنموذج بانال الديناميكي باستخدام طريقة** gmm

المتغير التابع		
loggdpp	**المتغيرات المفسرة**	**المعلمات المقدرة**
	$loggdpp_{it-1}$	0.8521*
		(0.0533)
	$logoilrents$	0.0342*
		(0.0193)
	$loginvgdp$	−0.0932*
		(0.0727)
	$logexpend$	0.1006
		(0.0727)
	pop	0.00075
		(0.1595)
	c	0.5476***
		(0.1595)
	عدد المشاهدات	492
	عدد المجموعات	27
	عدد المتغيرات الأدواتية	26
	$AR(1)\ test\ p\ value$	0.017
	$AR(2)\ test\ p\ value$	0.306
	$Hansen\ p\ value$	0.194

ملاحظة: الانحرافات المعيارية للمعلمات المقدرة ماين قوسين، تشير ***، ** ، * إلى معنوية عندى مستوى 10، 5 و 1%

المصدر: من مخرجات برنامج Stata.16

بخصوص صلاحية النموذج تشير النتائج في الجزء السفلي من الجدول رقم 3 إلى ان تقديراتنا تفي بشروط طريقة Arellano-Bond لفروق GMM ، فأولا عدد المتغيرات الأدواتية أقل تماما من من عدد المجموعات، أما بالنسبة لاختبار وجود ارتباط ذاتي في البواقي تشير قيمة p لـ $AR(1)$ إلى وجود ارتباط ذاتي ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى كما هو متوقع، أما بالنسبة للارتباط الذاتي من الدرجة الثانية فإن قيمة p لـ AR(2) أكبر من 0.05 ومنه نرفض فرضية وجود ارتباط من الدرجة الثانية، كما ان اختبار Hansen تشير إلى صلاحية المتغيرات الأدواتية التي أدرجناها في النموذج وبالتالي فهي مناسبة.

نريد أن نختم تعليقنا على هذه النتائج بما خلص إليه مايكل روس (2014) في كتابه نقمة النفط، يرى روس أن النفط لا يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان الغنية به رغم ان أسعار هذا الأخير قد شهدت اضطرابات وتقلبات عديدة خلال العقود الماضية، كما يرى أن النمو الاقتصادي لم يكن أبطأ ولا أسرع من النمو الاقتصادي في البلدان الأخرى، فالمفارقة حسبه تكمن في أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان من المفترض أن تحقق معدلات نمو اقتصادي أسرع بكثير من التي تحققها البلدان النامية الأخرى نظرا للثروات التي تمتلكها، لكن الذي حصل هو أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية حققت معدلات نمو اقتصادي جد عادية.

كما خلص روس إلى أن سبب توصل بعض الدراسات إلى وجود لعنة الموارد الطبيعية هو تركيزها على الحقبة الزمنية الممتدة من السبعينات إلى التسعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي حسبه عانت معظم الدول النفطية من العديد الاضطرابات لكن حسبه عند فحص فترات زمنية أطول سيظهر أن النمو الاقتصادي لم يكن بطيئا على نحو غير عادي. وهذا هو السبب الذي يكمن وراء انتهاء بعض الدراسات التي تركز على فترات زمنية أخرى إلى نتيجة عدم وجود لعنة موارد نفطية كما هو الحال في محاولتنا التي ركزت على الفترة 1996-2017 .

خاتمة:

لدى الاقتصاديين منظورين مختلفين حول دور الموارد الطبيعية على الاقتصاد: يمكن إرجاع المنظور الأكثر إيجابية إلى آدم سميث ودافيد ريكاردو الذين اكدا أن الموارد الطبيعية تلعب دورا مفيدا في عملية التنمية الاقتصادية، وكان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على ان الموارد الطبيعية من شأنها أن تسهل التنمية الصناعية وتخلق الأسواق وتشجع الاستثمار على الرغم من بروز بعض الاقتصاديين المشككين في هذا الرأي خاصة من طرف المدرسة البنيوية، ورغم ظهور هذه النظرية إلا ان النظرة الإيجابية للموارد

الطبيعية ضلت قائمة حتى أوائل الثمانينات أين ظهر ما يسمى بنظرية المرض الهولندي "Dutch Disease " التي طورها كل من Corden and Nearly (1982) و Corden(1984) والتي تشير إلى تدهور القطاع الصناعي في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال، لتمهد هذه النظرية للمنظور الأكثر تشاؤما بخصوص الموارد الطبيعية. يمكن اعتبار المرض الهولندي الفكرة السابقة مباشرة لأطروحة لعنة الموارد الطبيعية، في عام 1988 قام Alen Gelb في كتابه : المكاسب النفطية : نعمة أم نقمة؟ بتحليل الآثار الاقتصادية لريع النفط من خلال تحليل وصفي ليؤسس بذلك لأطروحة لعنة الموارد.

حاولت هذه الدراسة إجراء اختبار تجريبي لمدى تعرض 30 بلدا نفطيا للعنة الموارد الطبيعية باستخدام بيانات البانال الممتدة خلال الفترة 1996-2017 ، تم الاعتماد على نماذج بيانات البانال وطريقة التقدير GMM للوصول إلى النتائج بخصوص هذه الإشكالية، أظهرت النتائج عدم وجود أي لعنة للموارد النفطية بل أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لهذه الموارد على النمو الاقتصادي، حيث يتضح من نتائج التقدير أن ريع الموارد النفطية له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فكل زيادة بنسبة 1% في حجم ريع الموارد النفطية يقابله زيادة مقدارها 0.03% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وذلك مع ثبات كل العوامل الأخرى، كما أن معلمة ريع الموارد الطبيعية معنوية عند مستوى 10% حيث كانت قيمة p-value مساوية لـ 0.077 ، ما يعني أنه لا أثر للعنة الموارد النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النفطية الثلاثين المدرجة في الدراسة.

المراجع :

1. مايكل روس (2014)، نقمة النفط : كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، منتدى العلاقات العربية الدولية، السعودية.

2. Henri, P. A. O. (2019). Natural resources curse: A reality in Africa. Resources policy, 63, 101406.

3. Sachs, J. D., & Warner, A. (1995). Natural resource abundance and economic growth.

4. Sachs, J. D. (2007). How to handle the macroeconomics of oil wealth. Escaping the resource curse, 180.

5. Auty, R., & Warhurst, A. (1993). Sustainable development in mineral exporting economies. Resources Policy, 19(1), 14-29.

6. Gylfason, T., Herbertsson, T. T., & Zoega, G. (1999). A mixed blessing: natural resources and economic growth. *Macroeconomic dynamics*, *3*(2), 204-225.

7. Gylfason, T. (2000). Resources, agriculture and economic growth in economies in transition. *Agriculture and Economic Growth in Economies in Transition (July 2000)*.

8. Mehlum, H., Moene, K., & Torvik, R. (2006). Cursed by resources or institutions?. *World Economy*, *29*(8), 1117-1131.

9. Nili, M., & Rastad, M. (2007). Addressing the growth failure of the oil economies: The role of financial development. The Quarterly Review of Economics and Finance, 46(5), 726-740.

10. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1997). NATURAL RESOURCE ABUNDANCE AND ECONOMIC GROWTH.

11. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1999). The big push, natural resource booms and growth. Journal of development economics, 59(1), 43-76.

12. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. European economic review, 45(4-6), 827-838.

13. Gylfason, T. (2001). Natural resources, education, and economic development. *European economic review*, *45*(4-6), 847-859.

14. Atkinson, G., & Hamilton, K. (2003). Savings, growth and the resource curse hypothesis. *World development*, *31*(11), 1793-1807.

15. Gylfason, T., & Zoega, G. (2006). Natural resources and economic growth: The role of investment. *World Economy*, *29*(8), 1091-1115.

16. Dietz, S., Neumayer, E., & De Soysa, I. (2007). Corruption, the resource curse and genuine saving. *Environment and Development Economics*, *12*(1), 33-53.

17. Lederman, D., & Maloney, W. F. (2007). Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 1-14.

18. Bornhorst, F., Gupta, S., & Thornton, J. (2008). Natural resource endowments, governance, and the domestic revenue effort: evidence from a panel of countries.

19. Brunnschweiler, C. N., & Bulte, E. H. (2008). The resource curse revisited and revised: A tale of paradoxes and red herrings. *Journal of environmental economics and management*, *55*(3), 248-264.

20. Alexeev, M., & Conrad, R. (2009). The elusive curse of oil. *The review of Economics and Statistics*, *91*(3), 586-598.

21. Blanco, L., & Grier, R. (2012). Natural resource dependence and the accumulation of physical and human capital in Latin America. *Resources Policy*, *37*(3), 281-295.

22. Apergis, N., & Payne, J. E. (2014). The oil curse, institutional quality, and growth in MENA countries: Evidence from time-varying cointegration. *Energy Economics*, *46*, 1-9.

23. Farhadi, M., Islam, M. R., & Moslehi, S. (2015). Economic freedom and productivity growth in resource-rich economies. *World Development*, *72*, 109-126.

24. Cockx, L., & Francken, N. (2016). Natural resources: A curse on education spending? Energy Policy, 92, 394–408.

25. Dwumfour, R. A., & Ntow-Gyamfi, M. (2018). Natural resources, financial development and institutional quality in Africa: is there a resource curse?. *Resources Policy*, *59*, 411-426.

26. James, A. (2015). The resource curse: A statistical mirage?. *Journal of Development Economics*, *114*, 55-63.

27. Collier, P., & Hoeffler, A. (2005). Resource rents, governance, and conflict. *Journal of conflict resolution*, *49*(4), 625-633.

28. Marie-Claire Aoun, La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs, thèse de doctorat, 2008.

29. Zakane, A. (2009). L'impact des depenses d'infrastructures sur la croissance en algerie. Une approche en series temporelles multi variees (var). les cahiers du cread, 87, 27-49.

30. Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The quarterly journal of economics*, *70*(1), 65-94.

31. Sala-i-Martin, X. X., & Barro, R. J. (1995). *Technological diffusion, convergence, and growth* (No. 735). Center Discussion Paper.

32. Barro, R. J. (2003). Determinants of economic growth in a panel of countries. *Annals of economics and finance*, *4*, 231-274.

33. Bond, S. R. (2002). Dynamic panel data models: a guide to micro data methods and practice. Portuguese economic journal, 1(2), 141-162.

34. Holtz-Eakin, D., Newey, W., & Rosen, H. S. (1988). Estimating vector autoregressions with panel data. *Econometrica: Journal of the econometric society*, 1371-1395.

35. Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. *The review of economic studies*, *58*(2), 277-297.

36. Yaduma, N. (2018). Investigating the oil curse in OECD and Non-OECD oil-exporting economies using green measures of income. *Environment, development and sustainability*, *20*(6), 2725-2745.

37. Roodman, D. (2009). How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The stata journal*, *9*(1), 86-136.

38. Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The economic journal*, *92*(368), 825-848.

39. Corden, W. M. (1984). Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. oxford economic Papers, 36(3), 359-380.

40. Gelb, A. H. (1988). *Oil windfalls: Blessing or curse?*. Oxford university press.